

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي
ومجموعة البنك الدولي

مذكرة المحافظين الأفرقة

إلى

د. جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي

و

السيدة كريستين لاچارڊ
المدير العام لصندوق النقد الدولي

واشنطن، أكتوبر/تشرين الأول 2017

1. وفقا لمجموعة بيانات صندوق النقد الدولي (2016) عن الاستثمار ورصيد رأس المال، لفترة السنوات 1960-2015، لا تزال أفريقيا أقل مناطق العالم استهلاكاً لرأس المال، مع انخفاض مستويات الاستثمارات العامة والخاصة وتوجيه حصة كبيرة من الإنفاق الاستثماري إلى النفقات المتكررة. ولا يزال الإنفاق العام في الزراعة، الذي يبلغ 0.04% من الناتج المحلي الإجمالي، متخلفاً عن المناطق الأخرى، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يُذكر. غير أن الشواهد تشير إلى أن الزراعة تشكل أساساً هاماً للتحوّل الاقتصادي من أجل تحقيق نمو شامل، والتوظيف، والحد من الفقر على نحو سريع وبطريقة مستدامة، لكن القارة تستورد أكثر من 15 مليون طن من الحبوب كل عام لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

2. في ظل هذه الخلفية، اجتمعنا، نحن المحافظين الأفارقة، في جابورون، جمهورية بوتسوانا، خلال الفترة من 2 إلى 4 أغسطس/آب 2017 لمناقشة "التحوّل الاقتصادي وخلق فرص العمل"، مع التركيز على الزراعة في أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى مذكرتنا لعام 2017 إلى الحصول على مساندة إضافية من مؤسستي بريتون وودز في المجالات التالية: (أ) أسس السياسات الزراعية: الإصلاحات وأجندة السياسات؛ و (ب) التقنيات الزراعية وسلاسل القيمة وخلق فرص العمل المستدامة للمرأة؛ و (ج) تمويل البنية التحتية وتعميم الخدمات المالية؛ و (د) نظام الحصص وصوت البلدان والتنوع.

أسس السياسات الزراعية: الإصلاحات والأجندة

3. نلاحظ أن النهج الحالي للانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية من خلال المزيد من المدخلات واستهداف المزارع الكبيرة ثبت أنه غير كاف وغير ملائم في كثير من الأحيان لإزالة القيود المفروضة على النمو الزراعي الشامل. لذلك، ولتحقيق التحوّل الهيكلي، فإن هناك حاجة ملحة لإصلاح السياسات والاستراتيجيات، بالإضافة إلى الحصول على الأساسيات الكلية الصحيحة بحيث تتدفق الموارد إلى قطاع الزراعة. وتشمل هذه السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير البنية التحتية الريفية، وإزالة أوجه الجمود في أسواق الأراضي، وتحسين فرص حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل الريفي، وتعزيز الخدمات الزراعية؛ والاستثمار في البنية التحتية المادية، ورأس المال الاجتماعي والبشري، والتقدم التكنولوجي والابتكار، في تنويع المنتجات والأسواق.

4. لذلك، ندعو مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تعزيز دوريهما واستعراض أدواتهما الاستثمارية من أجل تيسير وتمكين تحويل قطاع الزراعة في أفريقيا. ويمكن لأدوات ونهج السياسات أن تركز على التجارة والسياسة الاقتصادية، والجمارك واللوجستيات، والمساندة المباشرة للمؤسسات. وبناء على ذلك، يمكن أن تتصل أجندة السياسات بالمجالات الأساسية الثلاثة التالية، التي تتيح مجتمعة منبراً يمكن من خلاله إعداد الحوارات اللازمة بشأن السياسات:

- *الأساسيات الكلية* (مثل التحيزات الاقتصادية الناجمة عن الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وعدم الاتساق بين أسعار الصرف الحقيقية، والتشوهات الضريبية، وسلامة المالية العامة للاقتصاد).
- *البنية التحتية المادية وغير المادية* (مثل مرافق البنية التحتية، والجمارك ولوجستيات التجارة، وتكاليف ممارسة أنشطة الأعمال).
- *تدابير جانب العرض* (مثل خلق التكنولوجيا وتعديلها، ومعايير المنتجات وإصدار الشهادات، وتشجيع الصادرات، وتنمية الموارد البشرية).

5. بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص للبلدان الصغيرة المتوسطة الدخل. فكتيراً ما تواجه هذه البلدان مشاكل هيكلية مماثلة وغيرها من التحديات الإنمائية التي تواجهها معظم البلدان المنخفضة الدخل، وبالتالي فإنها تحتاج أيضاً إلى أدوات مناسبة للتصدي لما تواجهه من تحديات.

التقنيات الزراعية، وسلاسل القيمة، وخلق فرص العمل المستدامة للشباب والنساء

6. نرى أن تطوير سلاسل القيمة هو أمر محوري في التصدي للفقر، ولا سيما بين النساء والشباب. وفي ظل هذه الخلفية، فإننا نسعى إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية عبر سلسلة القيمة بأكملها: بدءاً من توريد المدخلات، والإنتاج، ومناولة ما بعد الحصاد، والتجهيز والتسويق. ونحن على اقتناع بأن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكنهما، بما لهما من معارف عالمية وخبرات وأدوات تمويلية، أن يؤديا دوراً أساسياً في دعم هذه الأجندة.

7. لذلك، ندعو مجموعة البنك الدولي إلى وضع وتنفيذ خطة عمل مشتركة (المؤسسة الدولية للتنمية / مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار) دعماً لأجندة التحول الزراعي في أفريقيا لفترة السنوات الثلاثة إلى الخمسة القادمة، وذلك من خلال مساعدة البلدان على ما يلي:

- زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على مستوى المزرعة وتحسين القدرة على الصمود، مع التشديد على الزراعة الأكثر مراعاة لتغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية، نطلب زيادة كبيرة في حصة أفريقيا في ارتباطات التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والمتعلقة بالزراعة المراعية لتغير المناخ؛ والأراضي، والغابات، وإدارة المياه التي سننفذ في أفريقيا خلال دورة التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة.
- ربط المزارعين والأسواق وتعزيز سلاسل القيمة، مع التشديد على زيادة المساندة للقطاع الخاص.
- الحد من المخاطر وأوجه الضعف من خلال التركيز على إدارة المخاطر والتغذية والمساواة بين الجنسين.

تمويل البنية التحتية الزراعية وتعميم الخدمات المالية

8. لا بد من تمويل البنية التحتية الزراعية وتعميم الخدمات المالية لتعزيز الإنتاجية في قطاع الصناعات الغذائية. ولتحقيق هذا الهدف المزدوج، نحث مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مساندة البلدان المعنية فيما يلي: (1) إزالة مخاطر تمويل الزراعة مع مؤسسات مخاطر الائتمان؛ و (2) تحديد المؤسسات المالية المحلية والأجنبية التي لديها الرغبة في المخاطرة في قطاع الزراعة مع تعزيز التنمية المالية السليمة وتعميم الخدمات المالية والسماح بتكافؤ الفرص أمام المنافسة؛ و (3) خلق الحيز المالي ضمن موازناتنا العامة مع تعبئة الموارد الخاصة والخارجية، لتلبية احتياجات البنية التحتية الزراعية والتشغيل. و (4) تحديد المزارعين الحاليين وتمكينهم من الحصول على التمويل وتعزيز إمكاناتهم.

9. تحقيقاً لاستدامة هذه الاستراتيجية، فإننا نرحب ونتطلع إلى الاستخدام الحثيث وإعادة التوزيع الإقليمي للموارد من نافذة القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الدولي، وصندوق التمويل المختلط، وصندوق تخفيف المخاطر، والشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، وذلك للمساعدة في فتح باب التمويل التجاري الطويل الأجل للزراعة في أفريقيا، مع الاعتماد في الوقت ذاته على المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدات الفنية من مؤسستي بريتون وودز من أجل تحسين القدرات المؤسسية لتعبئة الإيرادات المحلية في أفريقيا.

10. على وجه التحديد، فإننا نحث مؤسستي بريتون وودز على مساعدة بلداننا في تحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في تخصيص 10% من الموازنات الوطنية لتنمية الزراعة كما هو منصوص عليه في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي (2003) للتعجيل بالتحول الزراعي من أجل تحقيق الرخاء المشترك. ونتطلع إلى استعراض عام 2018 لتسهيلات صندوق النقد الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض، ونتوقع أن تكون الصكوك المنقحة أو الجديدة موجهة نحو أهداف النمو بشكل أفضل. وعلى وجه الخصوص، نطلب مرونة في تصميم وشرطية البرنامج المدعوم من الصندوق لاستيعاب الاستثمارات العامة الضخمة اللازمة في هذا القطاع، وذلك بما يتماشى مع الحفاظ على استدامة المالية العامة والقدرة على تحمل الديون. ولتحقيق هذه الغاية، نحث مؤسستي بريتون وودز على ضمان

تحسين اتساق إطار القدرة على تحمل الديون المنقح للبلدان ذات الدخل المنخفض مع علاقة النمو-الاستثمار، وتستند تحليلات القدرة على تحمل الديون إلى افتراضات واقعية للاقتصاد الكلي.

نظام الحصص وصوت البلدان والتنوع

11. إننا نفر بما تحقق من تقدم جدير بالثناء في عدد من المسائل التي أثبتت في مذكراتنا السابقة، بما في ذلك بلوغ هدف التنوع للموظفين المنحدرين من أصل أفريقي وكاريبي وهو 12.5% في البنك الدولي، والالتزام الذي قطعه البنك على رفع هذا الهدف إلى 15% في السنة المالية 2018. ومع ذلك، في حين حقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير هدفه، لم تحقق مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدماً يُذكر، ولم تصل إلى أهدافها. ولذلك، نحث إدارة كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافهما. أيضاً، ونظراً لانخفاض تمثيل مواطني أفريقيا جنوب الصحراء على مستوى الإدارة الوسطى (الوسط المفقود) في المؤسستين، فإننا نطلب من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يتخذا خطوات مدروسة لبناء خط من المواطنين الأفارقة في مستويات الإدارة الوسطى إلى العليا لضمان وجود مجموعة كافية من الأفارقة على المستويين التقني والإداري للترقية إلى مستويات أعلى كلما نشأت شواغر. ونكرر دعوتنا إلى تعزيز تنوع الموظفين في صندوق النقد الدولي، ولا سيما تمثيل المواطنين من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشمال أفريقيا والممثلتين حتى الآن تمثيلاً ناقصاً.

12. إننا نرحب بالجهود الرامية إلى إعادة توزيع المساهمات في رأسمال البنك الدولي. وعلى جانب الصندوق، نكرر دعوتنا إلى استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول الاجتماعات السنوية 2019 إلى جانب العمل على صيغة الحصص الجديدة. ونتوقع أن تؤدي صيغة الحصص الجديدة للصندوق إلى زيادة نسبة الحصص للبلدان الأفريقية الأعضاء بما يتناسب مع ديناميتها الاقتصادية. ونكرر أيضاً دعوتنا القائمة منذ أجل طويل إلى وجود رئيس ثالث لأفريقيا جنوب الصحراء في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لتحسين تمثيل هذه البلدان وتخفيف العبء الثقيل على نحو استثنائي على الرئيسين الموجودين حالياً لأفريقيا جنوب الصحراء.